مدى فاعلية وزارة الداخلية القطرية في حماية وتحقيق الأمن البيئي في ضوء الاتفاقيات الدولية

رسالة مقدمة من

الطالب القطري / خليفة بن ناصر بن جاسم آل ثاني

بكالوريوس في إدارة الأعمال – الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – ٢٠٠٦

ماجستير في العلوم البيئية (قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية) – عين شمس – ٢٠٠٨

للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٩

صفحة الموافقة علي الرسالة

مدى فاعلية وزارة الداخلية القطرية في حماية وتحقيق الأمن البيئي في ضوء الاتفاقيات الدولية

رسالة مقدمة من

الطالب القطري / خليفة بن ناصر بن جاسم آل ثاني

بكالوريوس في إدارة الأعمال – الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – ٢٠٠١

ماجستير في العلوم البيئية (قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية) – عين شمس – ٢٠٠٨

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١ – ا.د/ حمدي عبد الرحمن أحمد

أستاذ القانون المدني ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٢ – ا.د /حازم محمد عتلم

أستاذ القانون – ووكيل كلية الحقوق لشئون خدمة المجتكع والبيئة

جامعة عين شمس

٣ – أ.د./محمد محمد أبو زيد

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٤ – أ.د./محمد السعيد رشدي

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق

جامعة بنها

٢٠١٩

مدى فاعلية وزارة الداخلية القطرية في حماية وتحقيق الأمن البيئي في ضوء الاتفاقيات الدولية

رسالة مقدمة من

الطالب القطري / خليفة بن ناصر بن جاسم آل ثاني

بكالوريوس في إدارة الأعمال – الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – ٢٠٠١

ماجستير في العلوم البيئية (قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية) – عين شمس – ٢٠٠٨

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١ – ا.د/ حمدي عبد الرحمن أحمد

أستاذ القانون المدني ــ كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٢ – ا.د /حازم محمد عتلم

أستاذ القانون – ووكيل كلية الحقوق لشئون خدمة المجتكع والبيئة

جامعة عين شمس

٣ – أ.د./ عبد الله يوسف المال

أستاذ القانون الجنائي – مستشار وزير الداخلية القطري

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٩

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٩ موافقة الجامعة / /٢٠١٩

٢٠١٩

إهـــداء

إلى روح أبي الطاهرة ... رحمه الله

إلى/ أخي ووالدي الشيخ حمد بن ناصر بن جاسم آل ثاني

إلى/ أخي سعادة الدكتور الشيخ جاسم بن ناصر بن جاسم آل ثاني

إلى/ أخي الشيخ أحمد بن ناصر بن جاسم آل ثاني

حفظهم الله

إلى فلذات أكبادي ... أولادي

رموز لجيل يتطلع إلى غدٍ أفضل إن شاء الله

إلى أخواتي وأصدقائي

إلى أساتذتي وزملائي ورؤسائي فى العمل

بارك الله فيهم

شكر وتقدير

انطلاقاً من قول المصطفى صلى الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"[1]، وعرفاناً بالجميل واعترافاً بالفضل أتقدم بالشكر والتقدير لأساتذتي الأجلاء الذين لم يبخلوا علي بالنصح والإرشاد والتوجيه نحو كل ما هو في صالح مسيرتي البحثية.

وأتوجه بأخلص وأصدق وأسمى آيات الشكر والعرفان والامتنان إلي**أستاذي الأستاذ الدكتور/ حمدي عبد الرحمن**- أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة عين شمس، على ما بذله معي من جهد مضنٍ خلال المراحل المختلفة لهذه الرسالة، فله عظيم الفضل في المتابعة والتوجيه والحث والتشجيع لكي يخرج هذا البحث بصورة مرضية ومشرفة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلي**أستاذي الأستاذ الدكتور/ حازم محمد عتلم**- أستاذ القانون الدولي بكلية الحقوق - جامعة عين شمس على ما قدمه لي من عون علمي ومشورة سديدة، والذي كان لتوجيهات سيادته أكبر الأثر في خروج الرسالة بهذا الشكل.

كذلك أتوجه بعظيم الشكر والتقدير إلي **سعادة اللواء الدكتور/ عبدالله يوسف المال**- مستشار معالي وزير الداخلية القطرى، فلقد تعلمت منهم كيف أحفظ للعلم أمانته، وللبحث قواعده، وللأستاذ مهابته، ومن ثَمَّ فإني أعجز عن الوفاء لهم بحقهم عليّ، ورجائي من الله أن أكون عند حسن ظنهم في إيصال ما علموني إياه إلي غيري من طلاب العلم.

كما أتوجه بأرفع كلمات الشكر والامتنان إلي أستاذي الدكتور/ محمد السعيد رشدي- أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة بنها، على تفضله بمناقشة هذه الرسالة فله مني جزيل الشكر.

أيضاً أتوجه بالشكر والتقدير **لأستاذي الأستاذ الدكتور/ محمد عبدالعزيز**- أستاذ المحاسبة بكلية التجارة ورئيس قسم العلوم الاقتصادية والقانون والإدارية البيئية - معهدالدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس، لمعاونته ونصحه لي، فله مني كل التقدير والاحترام.

[1] رواه أبوداود في سننه، جـ(٤٨١١)، والترمذي، جـ(١٩٥٤) وصححه العلامة الألباني في تعليقه عليهما.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أخي**الأستاذ الدكتور/ محمد محمود عبدربه** - أستاذ مساعد المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة - جامعة عين شمس، على مساعدتي فى إتمام هذه الرسالة، فله مني جزيل الشكر.

وأنه ليطيب لي أن أسجل أعمق التقدير والشكر والعرفان بالجميل لأساتذتي بمعهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس، وبصفة خاصة **أستاذي الأستاذ الدكتور/ هشام القصاص** -عميد المعهد، وكذلك رؤسائي وزملائي العاملين بوزارة الداخلية القطرية، فلهم مني أسمى معاني التقدير والاحترام.

الباحث

مستخلص الدراسة

قضية البيئة هي من وجهة نظر الباحث قضية أمنية بالدرجة الأولى بإعتبار أنه لابد من ميزان لضبط الأنشطة التى يمارسها الإنسان، هذا الميزان يتمثل فى القوانين والتشريعات البيئية والتى أصبحت بعد تطورها قضية حقيقية مؤكدة وملموسة، وإذا كنا قد أكدنا على خطورة القضية وإرتباطها المباشر بحياة الإنسان فهى أمنه وأمانه، وحتى يتم الحفاظ على هذه الحياة بالكيفية التى أوجدها الله سبحانه وتعالى، لابد من ضمان ضبط سلوك الإنسان وهو بصدد مباشرة الأنشطة التى يقوم بها.

ولم يعد مفهوم الأمن قاصراً على متطلبات السلامة والحماية بمفهومها التقليدي الذى يعني شعور الإنسان بالطمأنينة والسكينة وعدم الخوف من الإيذاء أو الألم، بل أصبح للأمن أبعاداً غير تقليدية من ضمنها الأمن البيئي، والذى يقصد به أن يعيش الإنسان فى بيئة لا تؤثر سلباً على صحته وقدرته على التمتع بالحياة ومباهجها.

فالأمن البيئي يشعر الإنسان بالطمأنينة على البيئة التى يعيش فيها، وعلى مواردها فى الحاضر والمستقبل.

ومن هنا يظهر مفهوم الأمن البيئي كمصطلح جديد وجدير بالدراسة ليعبر عن فكرة مضمونها ضرورة الحفاظ على التوازن الطبيعى والصورة الطبيعية التى أوجدها الله عز وجل للبيئة وحمايتها من الإنسان والأنشطة التى يقوم بها، وضمان هذه الحماية، وهذا يأخذنا إلى ما سبق الإشارة إليه من أن

الميزان الحقيقى هو التشريعات والقوانين البيئية، والتى قرر الإنسان وجودها لكن تفعيلها لا يكون إلا من خلال التطبيق لهذه التشريعات على أرض الواقع، ومن هنا تأتى أهمية السلطات التى تقوم على تنفيذ هذه القوانين، ومن ثم ضمان الأمن البيئي المشار إليه، وهي سلطات متنوعة من حيث الهياكل والإختصاصات، فهناك السلطة التنفيذية والتى تمثلها فى الدراسة وزارة الداخلية القطرية، وهناك السلطات القضائية التى تصدر الأحكام على ما تحيله

إليها السلطة الأولى من مخالفات ومخالفين، ومن هنا تظهر أهمية السلطة القائمة على حماية وتحقيق الأمن البيئي، المشار إليها بالدراسة.

لذا اهتمت دولة قطر برسم الخطوط العريضة لرؤية قطر الوطنية عام ٢٠٣٠، بجعل جهود التنمية الاقتصادية والإجتماعية تراعى فى كل مرحلة من مراحلها حماية البيئة واستدامتها لكى تتوارثها الأجيال، جيلاً بعد جيل.

كما تؤدي وزارة الداخلية القطرية دوراً مهما فى تحقيق مفهوم الأمن البيئي الشامل من خلال تنفيذ السياسات الوطنية الهادفة لحماية البيئة وإحكام السيطرة على المخالفات البيئية والحد منها وتفعيل القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية البيئة، وتنفيذ القرارات الصادرة عن الوزارات المعنية والأحكام الصادرة عن المحاكم المختصة فيما يتعلق بقضايا البيئة.

ولقد اقتصرت الدراسة على دور وزارة الداخلية القطرية فى حماية وتحقيق الأمن البيئي من خلال تطبيق القوانين والتشريعات البيئية، وتعزيز مفهوم الأمن البيئي وإحكام السيطرة والمراقبة وضبط المخالفين وتوديعهم إلى القضاء، لتحقيق التوازن والتنمية المستدامة بما ينعكس إيجاباً على صحة وسلامة المواطن وإستدامة الموارد الطبيعية بالتعاون والتنسيق مع كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المحلى.

ملخص الدراسة

البيئة هي المحيط الحيوي الذي يعيش فيه الإنسان، وهي متسعة لتشمل كل ما يرتبط بحياة الإنسان ومتشعبة إلى عدة أنواع من بيئة طبيعية ومشيدة وبيئات نفسية واجتماعية وقانونية وأمنية، فهي قضية مصيرية غير تقليدية، بنظرة أعم تتناول كل جوانب حياة الإنسان.

والمعروف أن أظهر صور المساس بالبيئة هو التلوث وما ينتج عنه من أضرار بيئية، وإذا خرجنا عن نطاق حديث التلوث الناتج عن الطبيعة ذاتها كالبرق والزلازل والبراكين والفيضانات..... إلخ، فسيبقى أمامنا ما سببه الإنسان من أضرار ناجمة عن التلوث مصدره الأنشطة التي يقوم بها.

ومن هنا كانت قضية البيئة هي من وجهة نظر الباحث قضية أمنية بالدرجة الأولى باعتبار أنه لابد من ميزان لضبط الأنشطة التي يمارسها الإنسان، هذا الميزان يتمثل في القوانين والتشريعات البيئية والتي أصبحت بعد تطورها قضية حقيقية مؤكدة وملموسة، وإذا كنا قد أكدنا على خطورة القضية وإرتباطها المباشر بحياة الإنسان فهي أمنه وأمانه، وحتى يتم الحفاظ على هذه الحياة بالكيفية التي أوجدها الله سبحانه وتعالى، لابد من ضمان ضبط سلوك الإنسان وهو بصدد مباشرة الأنشطة التي يقوم بها.

ولم يعد مفهوم الأمن قاصراً على متطلبات السلامة والحماية بمفهومها التقليدي الذي يعني شعور الإنسان بالطمأنينة والسكينة وعدم الخوف من الإيذاء أو الألم، بل أصبح للأمن أبعاداً غير تقليدية من ضمنها الأمن البيئي، والذي يقصد به أن يعيش الإنسان في بيئة لا تؤثر سلباً على صحته وقدرته على التمتع بالحياة ومباهجها.

فإذا كان تمتع الإنسان بالحق في الحياة أمراً مسلماً به، فإن حقه في التمتع بحياة لائقة تسمح له بالتطور والاستفادة مما توفره له الطبيعة من إمكانيات وفرص، أمرُ يحتل مكانة بارزة في الفكر القانوني والإنساني الحديث.

فالأمن البيئي يُشعر الإنسان بالطمأنينة على البيئة التي يعيش فيها، وعلى مواردها في الحاضر والمستقبل.

إن حماية البيئة لم تعد ترفاً فكرياً أو نمطاً دعائياً، وإنما تعتبر أولوية قصوى يجب أن تحتل مكانها في صدارة اهتمامات الدولة، مؤسسات وأفراد، وإن رفع مستوى الوعي البيئي والمحافظة على البيئة بعناصرها المختلفة ينبغي أن يكون ثقافة وسلوكاً لدى الأفراد والمؤسسات، إذ ليس من المعقول أن نفسد الأرض التي فيها نعيش دون الأخذ على محمل الجد الأخطار التي تهدد سلامة الأرض وتعرض للخطر حقوق الأجيال القادمة في العيش الكريم الأمن.

ولعل حلقات الوعي البيئي تتكامل عناصرها بالتربية البيئية وتشجيع التقنيات الرفيقة بالبيئة، وتفعيل التشريعات البيئية القائمة وتطويرها لمواجهة المشكلات البيئية القائمة ومواكبة المستحدث منها، فهذه الحلقات مجتمعة من شأنها أن تقود للمحافظة على عناصر البيئة، ورفع مستوياتها، والتقليل من استنزافها.

ومن هنا يظهر مفهوم الأمن البيئي كمصطلح جديد وجدير بالدراسة ليعبر عن فكرة مضمونها: ضرورة الحفاظ على التوازن الطبيعي والصورة الطبيعية التي أوجدها الله عز وجل للبيئة، وحمايتها من الإنسان والأنشطة التي يقوم بها، وضمان هذه الحماية، وهذا يأخذنا إلى ما سبق الإشارة إليه من أن الميزان الحقيقى هو التشريعات والقوانين البيئية، والتي قرر الإنسان وجودها، لكن تفعيلها لا يكون إلا من خلال التطبيق لهذه التشريعات على أرض الواقع، ومن هنا تأتي أهمية السلطات التي تقوم على تنفيذ هذه القوانين، ومن ثم ضمان الأمن البيئي المشار إليه، وهي سلطات متنوعة من حيث الهياكل والاختصاصات، فهناك السلطة التنفيذية والتي تمثلها في الدراسة وزارة الداخلية القطرية، وهناك السلطات القضائية التي تصدر الأحكام على ما تحيله إليها السلطة الأولى من مخالفات ومخالفين، ومن هنا تظهر أهمية السلطة القائمة على حماية وتحقيق الأمن البيئي، المشار إليها بالدراسة.

ولم تكن دولة قطر، باعتبارها عضواً في المجتمع الدولي، لتتأخر عن تحمل مسئولياتها وتأدية دورها في الجهود الجماعية التي تسعى للحفاظ على البيئة، والحد من التلوث، من أجل توفير محيط صحي سليم للإنسان، لكي يعيش في أمان واطمئنان، سواء بالنسبة للجيل الحاضر أو للأجيال القادمة.

لذا اهتمت دولة قطر برسم الخطوط العريضة لرؤية قطر الوطنية عام ٢٠٣٠، بجعل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية تراعي في كل مرحلة من مراحلها حماية البيئة واستدامتها لكى تتوارثها الأجيال، جيلاً بعد جيل.

وتهدف وزارة الداخلية القطرية إلى المحافظة على النظام والأمن العام بالاستناد إلى الدستور والقانون، ومن الحقائق البديهية المسلم بها أن الأمن والتنمية صنوان لا يفترقان، فكما يقال: لا تنمية بدون استقرار ولا استقرار بدون أمن، والتشريعات والاتفاقيات الدولية البيئية تكون بمثابة الأداة التي تحد من تلوث البيئة، وبالتالي يمكن الحد من التكاليف الاقتصادية الناتجة عن معالجة الضرر البيئي والتي تقدر بمبالغ طائلة للغاية، لذا يمكن النظر إلى التشريعات البيئية باعتبارها أداة وقائية أكثر منها علاجية أو تأديبية، حيث أن هدف التشريعات البيئية هو إيجاد بيئة نظيفة وملائمة للوفاء بمتطلبات التنمية وخلق التوازن عند التعامل مع البيئة والاستعمال الكفء للتشريعات البيئية، فإن الأمر يتطلب توفير الإمكانيات البشرية والفنية لدعم آليات التنفيذ والمتابعة الجادة لها.

كما يؤدي استهلاك وزارة الداخلية القطرية دوراً مهما في تحقيق مفهوم الأمن البيئي الشامل من خلال تنفيذ السياسات الوطنية الهادفة لحماية البيئة وإحكام السيطرة على المخالفات البيئية والحد منها وتفعيل القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية البيئة، وتنفيذ القرارات الصادرة عن الوزارات المعنية والأحكام الصادرة عن المحاكم المختصة فيما يتعلق بقضايا البيئة.

ولقد اقتصرت الدراسة على دور وزارة الداخلية القطرية في حماية وتحقيق الأمن البيئي من خلال تطبيق القوانين والتشريعات البيئية، وتعزيز مفهوم الأمن البيئي وإحكام السيطرة والمراقبة وضبط المخالفين وتوديعهم إلى القضاء، لتحقيق التوازن والتنمية المستدامة بما ينعكس إيجاباً على صحة وسلامة المواطن واستدامة الموارد الطبيعية بالتعاون والتنسيق مع كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المحلي.

مشكلة الدراسة:

البيئة هي الوعاء الذي يحتضن الكائنات الحية بما فيها الإنسان، وقد سخرها الله تعالى للإنسان، وأمر الإنسان بالمحافظة عليها، وقد كانت علاقة الإنسان ببيئته في الماضى يسودها التعقل وحسن التدبر، ولكن هذه العلاقة تغيرت مع بداية الثورة الصناعية وما تلاها من تقدم تكنولوجى في المجالات الحياتية عامة.

ولقد أحدثت الثورة الصناعية إكتظاظ المدن بالسكان المهاجرين إليها من المناطق الريفية، وأخذ عدد سكان المدن يزداد على حساب المناطق الريفية مما أدى إلى مشاكل بيئية واقتصادية واجتماعية، وزيادة حركة المرور، والطيران المدني والعسكري، واستهلاك بعض الدول المتقدمة للموارد الطبيعية كالغابات والفحم والمعادن والبترول، وقيام محطات الطاقة النووية، والتوسع الزراعي والعمراني في مختلف مناطق العالم.

وقد تعامل الإنسان مع البيئة وكأنها عدوه اللدود، فراح يلوثها بإطلاق الدخان بكميات كبيرة في الهواء، وبإضافة عناصر غريبة ومواد كيماوية على الهواء والماء والتربة، وبقطع الأشجار وقتل الأحياء واستنزاف الثروات والموارد الطبيعية، وتجردت مساحات شاسعة من العالم من الغطاء النباتي، نتج عنها تغيرات في درجة حرارة البيئة وتدمير في طبقة الأوزون التي أوجدها الخالق لحماية الكائنات الحية من الأشعة الشمسية الضارة، ونشأت الأمطار الحمضية الضارة والتي تودي إلى تلف جميع أنواع النباتات، وموت الحيوانات والكائنات البحرية، وتدمير الممتلكات والمنشأت وتشويه المباني، وانبعاث الأشعة النووية التي تشكل خطراً على الكائنات الحية.

وهكذا، فإن ما حدث للبيئة من تدهور قد أوجد مشكلة بيئية عالمية لا تعترف بالحدود السياسية وتشكل خطرًا على الدول كافة متقدمة ونامية، وغنية وفقيرة، لذلك فقد اهتمت المنظمات الدولية والحكومات بموضوع البيئة وما يلحق بها من أضرار، وما تشكله من خطر على الكائنات الحية المختلفة، وقد بلغ عدد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمت لغرض حماية البيئة أربعة عشر اتفاقية دولية.

وإذا كانت حماية البيئة تجد ركيزتها الأساسية في حماية وتحقيق الأمن البيئي، فإن من أهم أهداف وزارة الداخلية القطرية تحقيق ذلك من خلال التعاون مع مؤسسات المجتمع الأخرى. لذلك فقد دعمت المؤتمرات والندوات إلى تفعيل دور وزارة الداخلية بكل دولة في حماية وتحقيق الأمن البيئي من أجل تطويق ظاهرة تدهور البيئة.

مما سبق تتضح مشكلة البحث في ضرورة تفعيل دور وزارة الداخلية بدولة قطر في حماية وتحقيق الأمن البيئي في ضوء الاتفاقيات الدولية.

اهداف البحث:

يتمثل الهدف العام للبحث في إبراز الدور الفعال لوزارة الداخلية القطرية في حماية وتحقيق الأمن البيئي فى ضوء الاتفاقيات الدولية. ويتفرع عن هذا الهدف العام، الأهداف الفرعية التالية:

١. توضيح مفهوم الأمن البيئي، ومدي الحاجة إليه في ظل المتغيرات البيئية المعاصرة التى تمر بها دولة قطر.

٢. توضيح حاجة الإنسان لحياة كريمة ومستقرة في ظل الاستخدام الأفضل للموارد البيئية المتجددة فى الحاضر والمستقبل.

٣. تحديد مدى توفير الأمن البيئي لمتطلبات ترشيد الاستخدام الأفضل للموارد البيئية المتجددة فى الحاضر والمستقبل.

٤. التحقق من مدي فاعلية تطبيق القوانين البيئية والاتفاقيات الدولية البيئية لحماية وتحقيق الأمن البيئي.

٥. إجراء دراسة ميدانية للتأكد من مدي فاعلية وزارة الداخلية القطرية فى حماية وتحقيق الامن البيئي من خلال أراء المتخصصين في مجال حماية البيئة بوزارة الداخلية القطرية، والعاملين فى مجال البيئة، بصفة عامة.

٦. عرض للنتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة الميدانية.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

١-يتناول البحث موضوعاً من الموضوعات الهامة والحديثة في مجال حماية وتحقيق الأمن البيئي، نظراً لندرة البحوث التي تناولت هذا الموضوع الهام والذي تزداد الحاجة إليه في ظل المتغيرات البيئية المعاصرة التي تمر بها دولة قطر.

٢-كما تنبع أهمية الدراسة في أنها تطرح قضية هامة على المستويين المحلي والدولي، ألا وهي قضية تحقيق الأمن البيئي، وهو مصطلح جديد في الدراسات البيئية ويعني "ضمان المحافظة على البيئة وحمايتها"، هذه القضية تحتاج إلى بحث ورؤية جديدة غير تقليدية على اعتبار أن ضمان الحماية البيئية تعتبر صمام الأمان لحياة الإنسان.

٣-كما يمثل البحث إضافة للمكتبة العربية من خلال موضوع يحقق للإنسان الحياة الكريمة والمستقرة من خلال الاستخدام الأفضل للموارد البيئية المتجددة في الحاضر والمستقبل.

الأهمية العملية:

١-ترجع أهمية البحث إلى أن موضوع حماية وتحقيق الأمن البيئي أصبح مطلباً أساسياً،

٢- تزداد الحاجة إليه في ظل المتغيرات البيئية المعاصرة التي تمر بها دولة قطر.

٣-كما تنبع أهمية البحث من ضرورة توفير الحياة الكريمة والمستقرة للإنسان، وليست الحياة الأمنة فقط، من خلال تحقيق الأمن البيئي للاستخدام الأمثل للموارد البيئية المتجددة في الحاضر والمستقبل.

٤-كما يهدف البحث إلى إنشاء هيئة لشئون الأمن البيئي بوزارة الداخلية القطرية مما يحقق الأمن البيئي، والذي يوفر الحياة الكريمة والمستقرة للإنسان، والذي لا يتوافر في ظل تفعيل وتطبيق القوانين البيئية والاتفاقيات الدولية دون وجود هيئة لشئون الأمن البيئي بوزارة الداخلية لتحقيق ذلك.

فروض البحث:

لما كان هدف البحث هو إبراز الدور الفعال لوزارة الداخلية القطرية في حماية وتحقيق الأمن البيئي في ضوء الاتفاقيات الدولية، فإن البحث يقوم على إثبات صحة الفروض التالية:

الفرض الأول: لا توجد علاقة معنوية بين تفعيل القوانين البيئية القطرية وتطبيقها، وبين حماية وتحقيق الأمن البيئي القطري.

الفرض الثانى: لا توجد علاقة معنوية بين تفعيل دور السلطات المحلية القطرية، وبين حماية وتحقيق الأمن البيئي القطري.

الفرض الثالث: لا توجد علاقة معنوية بين تفعيل الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة، وبين حماية وتحقيق الأمن البيئي القطري.

الفرض الرابع: لا توجد علاقة معنوية بين وجود هيئة أو آليات لتنفيذ القوانين والاتفاقيات الدولية البيئية من خلال وزارة الداخلية القطرية، وبين تحقيق الأمن البيئي القطري.

الإجراءات المنهجية للبحث:

١ ـ نوع الدراسة ومنهجها:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز مدى فعالية وزارة الداخلية القطرية في حماية وتحقيق الأمن البيئي في ضوء الاتفاقيات الدولية، ومن هذا المنطلق فقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعى، والذي يعرف بالمنهج الوصفي التحليلي.

ويعتبر هذا المنهج من أفضل المناهج للتعرف على آراء المتخصصين بوزارة الداخلية القطرية في مجال حماية وتحقيق الأمن البيئي، بالإضافة إلى العاملين في مجال البيئة. بصفة عامة . حول دور وزارة الداخلية القطرية في حماية وتحقيق الأمن البيئي.